

الحوكمة الجيدة تعزز التنمية المستدامة

الكاتب



علي توفيق الصادق

* د. علي توفيق الصادق

الحوكمة هي مفهوم واسع يحتوي على العديد من التعريفات التي قدمها باحثون مختلفون ومنظمات دولية. وفي هذا المقال يمكن تعريف الحوكمة بأنها «التقاليد والمؤسسات والتشريعات والقوانين التي تمارس بها الحكومة سلطاتها». وإيضاحاً للمفهوم نحدد مكونات الحوكمة بشكل عام، فنقول إن الحوكمة مفهوم معني بكيفية حكم أي بلد شاملاً سياساته الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، وأطره التنظيمية، والالتزام بسيادة القانون على الجميع. وفي هذا المجال، نذكر أن مفهوم الفساد، المعني باستغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية أو نفع خاص، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحوكمة. ففي مناخ الحوكمة الضعيفة، تزداد حوافز الفساد وتكثر الفرص لممارسته. ويؤدي الفساد إلى إضعاف ثقة الناس في حكوماتهم، ويهدد نزاهة الأسواق، ويشوّه المنافسة، ويُعرّض التنمية الاقتصادية للخطر. وضعف الحوكمة يضر بالنمو الاقتصادي وبالتالي يحد من الرخاء، تشير دراسة حول تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي أن زيادة وحدة واحدة في السيطرة على الفساد تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة 6.9%. وتحقيق هذه الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يستوجب إدارة كل من السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي وغياب مؤشرات العنف/ الإرهاب بشكل فعال.

تتوفر مؤشرات حوكمة كلية وفردية لنحو 200 دولة وإقليم خلال الفترة 1996-2018. تعتمد مؤشرات الحوكمة هذه على ست سمات للحوكمة هي:

الصوت والمساءلة: تغطي حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الإعلام الحرة.

الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب: استقرار سياسي وغياب العنف/ الإرهاب يقيس تصورات احتمال عدم

الاستقرار السياسي و/ أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب.

فعالية الحكومة: يعكس تصورات جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط

السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات. الجودة التنظيمية: يعكس تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتشجيعه.

سيادة القانون: يعكس تصورات مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولاسيما جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال الجريمة والعنف.

مكافحة الفساد: يعكس تصورات مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك «الاستيلاء» على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

جمع هذه المؤشرات الإجمالية وجهات نظر عدد كبير من المشاركين في استبيان الشركات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية. وهي تستند إلى أكثر من 30 من مصادر البيانات الفردية التي تنتجها مجموعة متنوعة من معاهد المسح والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص. مؤشرات الحوكمة المتوفرة أعدها معهد حوكمة الموارد الطبيعية، ومعهد بروكنز، ومجموعة أبحاث التنمية التابعة للبنك الدولي. وتبين المقارنة بين مؤشرات الحوكمة للدول المتقدمة والدول النامية أن العلاقة طردية، أي أن الحوكمة تكون جيدة كلما كان الدخل مرتفعاً. وهذا يعني أن التركيز على اقتلاع الفساد والفاستدين من البلاد يرفع مؤشرات الحوكمة أي أن تصبح الحوكمة أفضل وبالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي.

ونظراً لاهتمام صندوق النقد الدولي بمساعدة الدول الأعضاء برفع معدلات النمو الاقتصادي، فإنه يعمل على تشجيع الحوكمة السليمة عند تقديم المشورة بشأن السياسات والدعم المالي والمساعدة الفنية لبلدانه الأعضاء. ويطبق الصندوق تدابير محكمة أيضاً لضمان النزاهة والحياد والأمانة في أداء التزاماته المهنية. فالصندوق يعمل مع بلدانه الأعضاء على تشجيع الحوكمة السليمة ومكافحة الفساد.

وفي سياق أنشطة الرقابة والإقراض والمساعدة الفنية، يتناول الصندوق قضايا الحوكمة الاقتصادية التي تقع في حدود اختصاصه وخبرته الفنية، مع التركيز على القضايا التي يرجح أن يكون تأثيرها كبيراً على أداء الاقتصاد الكلي واستمرارية السياسات الاقتصادية السليمة. ونذكر أن الصندوق يقوم بمراجعات سنوية للسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء، من خلال ما يُعرف باسم «مشاورات المادة الرابعة». وفي هذا السياق، يستطيع الصندوق تقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية، حيثما كان ذلك ملائماً، وكذلك بشأن القضايا المتعلقة بالحوكمة. ويشجع الصندوق الحوكمة السليمة من خلال برامج الإقراض التي يدعمها. فعند طلب المساعدة المالية من الصندوق، تصف سلطات البلد المعني سياساتها الاقتصادية ضمن «خطاب نوايا». ويتم التركيز على تحسين الحوكمة في كثير من الشروط الهيكلية التي تصاحب البرامج المدعومة من الصندوق، وهو ما يشمل على سبيل المثال تحسين مراقبة الإنفاق من المالية العامة، ونشر الحسابات المدققة للهيئات الحكومية ومؤسسات الدولة.

مستشار اقتصادي *

alisadik@emirates.net.ae